



أوليج بولكوفيتش

رئيس مركز دراسات السياسات الاقتصادية
بكلية الاقتصاد - جامعة موسكو



عاصفة مثالية:

فرص مشروطة لتعافي روسيا من أزمتها الاقتصادية

تشهد روسيا للعام الثاني ركوداً اقتصادياً، ليكون بذلك أسوأ أزمة اقتصادية تشهدها روسيا منذ تولي فلاديمير بوتين الحكم، وعلى الرغم من أن البعض يرجع هذه الأزمة إلى تراجع أسعار النفط، والعقوبات الغربية المفروضة على موسكو جراء تورطها في الأزمة الأوكرانية، فإن هناك اتجاهاً يرى أن الاقتصاد الروسي يعاني مشاكل هيكلية سابقة على هذين العاملين، وهو الأمر الذي يثير التساؤل حول الأسباب الحقيقية للأزمة الحالية، وفرص الخروج منها.

تجاهل حقيقة أن الاقتصاد الروسي دخل في مرحلة الركود قبل أن تبدأ التداعيات السلبية للعقوبات وتراجع أسعار النفط، وهو ما يمكن إرجاعه إلى سوء إدارة الاقتصاد الروسي.

فخلال العقد السابق، نجح الاقتصاد الروسي في الحصول على إيرادات تقدر بما يزيد على 2 تريليون دولار، نتيجة لتصدير المواد الخام خاصة النفط والغاز، غير أن هذه الإيرادات لم تتم إدارتها بكفاءة، حتى تنعكس إيجاباً على الاقتصاد الروسي، إذ لم تسهم في تعزيز كفاءة الاقتصاد الروسي أو قدرته على التعافي من أية أزمات اقتصادية مستقبلية.

وعلى النقيض، فإن الإيرادات النفطية تم إهدارها في مشروعات عملاقة مكلفة، لم تأت بالعائد الاقتصادي المتوقع منها، ومن جهة ثانية، فإنه لم تتم الاستفادة من هذه الطفرة النفطية من أجل القيام بسياسات إصلاحية تواجه أوجه القصور التي يعانيها الاقتصاد الروسي، كما لو أن الحكومة الروسية تعاملت مع هذه الطفرة باعتبارها أمراً مسلماً به.

وفي ضوء ما سبق، فإن العديد من الاقتصاديين وصفوا الأزمة الراهنة التي يعانيها الاقتصاد الروسي باعتبارها "عاصفة مثالية"⁽¹⁾، نظراً لأن العديد من العوامل السلبية التي

شهدت روسيا في عام 2015 تراجعاً ملحوظاً في مؤشرات الإنتاجية الرئيسية، فقد انكمش الناتج المحلي الإجمالي بحوالي 3.7%، وتراجع الإنتاج الصناعي بحوالي 4.5%، وانخفضت الأجور الحقيقية حوالي 10%، كما أن الروبل فقد حوالي 20% من قيمته أمام الدولار الأمريكي في عام 2015، ليستمر بذلك التراجع في قيمة العملة الروسية للعام الثاني على التوالي، وهو ما يتطلب الوقوف على أسباب هذه الأزمة، ومدى فاعلية الإجراءات الحكومية الروسية، وماهية السياسات الواجب اتباعها وفرص تحقيقها.

أولاً: أسباب الأزمة

يبدو للوهلة الأولى أن الأسباب التي دفعت الاقتصاد الروسي إلى حالة الركود هي أسباب خارجية ترتبط بصورة أساسية بانهيار أسعار النفط، والعقوبات الدولية التي فرضتها الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي على روسيا جراء تورطها في الأزمة الأوكرانية، والتي طالبت عدداً من الشركات الروسية الرئيسية، وأثرت سلباً على الاقتصاد الروسي بصفة عامة.

وعلى الرغم من التداعيات السلبية لهذين العاملين، فإنهما لا يتحملان وحدهما المسؤولية عن الأزمة الاقتصادية الراهنة، إذ إن العوامل الداخلية كان لها تأثيرها، فلا يجب

آثار تضخمية، أضرت بالجهود التي بذلها البنك المركزي لاحتواء التضخم.

وكنتيجة لإخفاق السياسات الحكومية في مواجهة الأزمة، ارتفع معدل التضخم في عام 2015 إلى 13%، ليتجاوز بذلك التوقعات الأولية التي وضعت معدل التضخم عند 4.5%، كما أنه تجاوز التقدير المعدل، والذي وضعه في حدود 8% و10%، وهو ما ترتب عليه عدم قدرة البنك المركزي على خفض معدل الإقراض لبحث الشركات على الاقتراض والاستثمار لتحفيز النمو الاقتصادي، كما أن المستثمرين الروس عاجزون عن الاقتراض من الأسواق المالية الدولية بسبب العقوبات.

وقد حث بوتين على ضرورة إبقاء عجز الميزانية الفيدرالية أقل من 3% من الناتج المحلي الإجمالي، وبالتالي فإن الحكومة ستضطر إلى اتباع سياسات اقتصادية أكثر تشكفاً، وما يرتبط بذلك من خفض بنود الإنفاق الاجتماعي، وتقليص الإنفاق الحكومي.

وعلى الرغم من ذلك، فإن الحكومة قد تجد نفسها مضطرة لاتباع سياسات أكثر تشكفاً، في ضوء أن قانون الميزانية لعام 2016 قد افترض أن سعر برميل النفط سوف يبلغ حوالي 50 دولاراً، في حين أن سعره الآن يبلغ حوالي 30 دولاراً، وبالتالي فإن هناك حاجة لخفض النفقات مرة أخرى، لكي يحدث توازن بين الإيرادات والنفقات، وفي هذا الإطار تم اقتراح اتخاذ تدابير مثل زيادة الضرائب أو طبع النقود من أجل تمويل النفقات العامة.

يتمتع الاقتصاد الروسي بمقومات قوة لا يمكن تجاهلها، منها تمتعه بسوق واسع ومتنوع، فضلاً عن وجود موارد طبيعية، وأيد عاملة ماهرة، كما لا يمكن إغفال محاولات الحكومة الروسية في تحسين المناخ الاستثماري، وهو ما انعكس في تحسن مركزها في أحدث تقييمات مؤشر سهولة ممارسة أنشطة الأعمال.

ثالثاً: فرص قائمة

تتمثل إحدى السياسات التي يجب تبنيها للخروج من الأزمة الاقتصادية في تشجيع الشركات على الاستثمار مرة أخرى، فقد شهد الاستثمار الرأسمالي تراجعاً خلال العامين الأخيرين، ولكنه شهد انخفاضاً كبيراً في عام 2015، حيث انكمش إلى حوالي 8.4% فقط في عام 2015، ومن دون تشجيع الاستثمارات، فإن الاقتصاد الروسي لن يخرج من كبوته الحالية.

وفي ظل هذا الوضع، عاد التفكير مجدداً في سياسة الخصخصة نظراً لضخامة أصول الشركات المملوكة للدولة، إلا أن هذا الخيار تواجهه عقبات كبيرة، منها أن الإقبال على الأسهم الروسية لا يزال في أدنى مستوياته، فضلاً عن عدم رغبة الحكومة في التخلي عن سيطرتها على شركاتها الكبرى، حتى وإن لم تكن تُدار بطريقة لا تتسم بالكفاءة.

ويمكن القول إن هناك عدداً من الأسباب التي أدت إلى تراجع الاستثمار، وتتمثل فيما يلي⁽³⁾:

1- الانتهاء من عدد كبير من المشروعات الضخمة في الوقت ذاته تقريباً، من دون البدء في مشروعات جديدة

تدفع إلى الركود الاقتصادي تتضافر معاً، وتدعم بعضها البعض، بما يعزز في النهاية الأزمة الاقتصادية التي تمر بها موسكو.

وقد انعكس هذا بصورة واضحة في تدهور احتياطي النقد الأجنبي، والذي فقد حوالي نصف قيمته في عام 2015 لتمويل العجز في الميزانية، بل وأصبح من الواضح أن هذا الاحتياطي لن يكون كافياً لسد العجز في الميزانية إذا ما استمرت الأزمة الاقتصادية لفترة أطول، وكنتيجة لهذا الوضع، تضررت أغلب القطاعات الاقتصادية، وهو ما وضح في تراجع الإنفاق الحكومي، وإنفاق القطاع العائلي، فضلاً عن تراجع حركة الاستثمارات والصادرات.

ثانياً: إجراءات قاصرة

كان من المفترض أن يتم التعامل مع الأزمة الاقتصادية من خلال وضع سياسات اقتصادية واسعة ومتسقة، حتى يتمكن الاقتصاد من التعافي، ويستعيد النمو مرة أخرى، إلا أن سياسات الحكومة الروسية والبنك المركزي لمواجهة الأزمة اتسمت بأنها جزئية، إذ ركزت على بعض القطاعات دون البعض الآخر. ومن جهة ثانية، فإن بعض السياسات، وإن بدت عقلانية، إلا أنها جاءت متأخرة أو في توقيت غير مناسب، كما أنه لم يتم الإعداد لها بشكل جيد، ومن ذلك السياسة النقدية الجديدة التي اتبعتها البنك المركزي لمواجهة التضخم من خلال تعويم سعر صرف العملة الوطنية، والتي لاقت انتقادات واسعة وزادت من المخاوف الاقتصادية، وأدت في النهاية إلى نتائج عكسية أدت لانهايار سعر الروبل.

ومن ذلك أيضاً قيام البنك المركزي بمراقبة النظام المصرفي، وإلغاء القروض التي يتم إعطاؤها للمؤسسات المشتبه في تورطها في أنشطة إجرامية أو الشركات ذات الجدارة الائتمانية الضعيفة، وهي الخطوة، التي وإن مثلت إجراءً إيجابياً، فقد ترتبت عليها تداعيات سلبية تمثلت في دعم هيمنة الشركات العملاقة المملوكة للدولة على النشاط الاقتصادي، وهو الأمر الذي حد من المنافسة، كما أن العقوبات الدولية جعلت القطاع البنكي يعتمد بصورة أساسية على التمويل المحلي، وهو ما ترتب عليه ارتفاع في نسبة القروض المتعثرة وتراجع الأرباح.

ومن ناحية أخرى، فقد أدى إصرار الحكومة الروسية على تطبيق سياسة "العقوبات المتبادلة"، وفرضها عقوبات اقتصادية على الواردات الزراعية من دول الاتحاد الأوروبي، رداً على العقوبات الغربية إلى الإضرار بالمستهلكين ورجال الأعمال الروس، كما أنها لم تترتب عليها أية آثار إيجابية على المنتجين الزراعيين المحليين⁽²⁾، فقد ترتبت على هذا الإجراء محدودية السلع الزراعية المتاحة أمام المستهلكين، فضلاً عن ارتفاع أسعارها، وبالتالي فقد ترتبت عليها

ضرورة البدء في إصلاحات هيكلية طويلة الأجل بالتزامن مع تلك الإجراءات، بما في ذلك إصلاح النظام الإداري للدولة، وكذلك النظام القضائي.

ومن جهة أخرى، فإن هناك حاجة لتهدئة الصراع مع الغرب، وإن كانت فرص ذلك لاتزال محدودة⁽⁴⁾، ويبدو أن الكرملين لا يزال يراهن على إمكانية انتعاش أسعار النفط مجدداً، وعلى نجاح جهوده في تقويض الإجماع الغربي على فرض عقوبات اقتصادية عليه، والتي بدأت تشهد تصدعاً بالفعل، غير أن التراجع الشديد في الاستثمارات، واستمرار هروب رؤوس الأموال إلى الخارج يثبتان أن هذا الرهان لا يبدو واقعياً.

وعلى الجانب الآخر لا ينبغي تجاهل أن الاقتصاد الروسي يتمتع بمقومات إيجابية، منها تمتعه بسوق واسع ومتنوع، فضلاً عن وجود موارد طبيعية، وأيد عاملة ماهرة، كما لا يمكن إغفال نجاح الحكومة الروسية في تحسين المناخ الاستثماري، وهو ما انعكس في تحسن مركزها في أحدث تقييمات مؤشر سهولة ممارسة أنشطة الأعمال (Ease of Doing Business) الصادر عن البنك الدولي، إذ حققت روسيا صعوداً مذهلاً من المركز 124 (من بين 183 دولة) في نهاية عام 2010 إلى المركز 51 بنهاية عام 2015⁽⁵⁾، وإن كان هذا لا ينفي الحاجة لاستمرار الجهود المبذولة في هذا الإطار.

ويشير البعض إلى أن التداعيات السلبية للأزمة الاقتصادية لا تخلو من بعض الجوانب الإيجابية، فقد أدى انخفاض سعر الروبل إلى زيادة القدرة التنافسية للبضائع الروسية في الأسواق الدولية، خاصة بعد أن صارت أجور الأيدي العاملة الروسية قريبة من نظيرتها الصينية، كما أن انخفاض أسعار الشركات الروسية سوف يغري الاستثمارات الأجنبية بالعودة مرة أخرى إلى السوق الروسي⁽⁶⁾.

وفي الختام، يمكن القول إنه على الرغم من الأزمة الحالية، فإن نقاط قوة الاقتصاد الروسي لا تزال قائمة، بل ويمكن تحويل نقاط الضعف التي أفرزتها الأزمة الحالية إلى مزايا إضافية، إذا ما تم تطبيق السياسات الاقتصادية المناسبة ولم يتم التباطؤ في تطبيق تلك السياسات، وهذه الأسباب تدعو إلى التفاؤل حيال خروج الاقتصاد الروسي من أزمتة الراهنة.

تساعد على إنعاش الاقتصاد الروسي، وحتى في حالة البدء في مشروعات استثمارية جديدة، فإنها كانت ستتوقف بسبب انخفاض أسعار النفط، وبالتالي نقص التمويل اللازم للمشروع فيها.

2- تحسين المناخ الاستثماري وما يتطلبه ذلك من معالجة جذرية للعديد من أوجه القصور التي يعانيها الاقتصاد الروسي، كالقضاء على الفساد والروتين وإنهاء الاحتكار، فضلاً عن تقليص الاعتماد المفرط على إيرادات النفط والغاز، وإصلاح النظام القانوني وغيرها.

وتكمن المشكلة في أن التعامل الجيد مع أغلب أوجه القصور يتطلب إصلاحات واسعة ومعقدة وطويلة المدى، وتنطوي على قدر من المخاطر السياسية، كما أن الآثار الإيجابية المتوقعة لن تكون ملموسة إلا بعد عدة سنوات من الإصلاح، ولهذا يبدو أن هذا البرنامج لن يبدأ من الأساس.

3- تراجع الأرباح، وهي المحرك الأساسي للاستثمار، وذلك بسبب الركود الاقتصادي، ومن جهة ثانية، فإن الاقتراض من البنوك مقيد بسبب ارتفاع أسعار الفائدة، وزيادة المخاطر أمام الاستثمار بسبب العقوبات الخارجية، ومن جهة ثانية، فإن المستثمرين لديهم توقعات متشائمة وسلبية عن الاقتصاد، وهو الأمر الذي يجعلهم يجمعون عن الاستثمار، وذلك على الرغم من التصريحات الإيجابية للمسؤولين الروس، والتي يعبرون من خلالها عن تفاؤلهم بالخروج من الأزمة.

رابعاً: فرص مشروطة

على الرغم من العوامل السلبية المذكورة آنفاً، فإنه لا يزال بالإمكان التغلب عليها من خلال تبني سياسات اقتصادية نشطة ومتسقة. وتقوم هذه السياسة على محاولة احتواء التوقعات المتشائمة حيال فرص الخروج من الأزمة الاقتصادية، وإقناع المستثمرين بأن الحكومة تتعامل بجدية، وتقوم بتنفيذ سياسات جديدة في سبيل تحقيق ذلك.

ولا يتطلب الأمر في البداية إنفاقاً حكومياً كبيراً، بل يمكن البدء بخطوات رمزية. وتتضمن تلك الإجراءات تخفيف حدة الصراع مع الغرب، ورفع القيود التنظيمية المعوقة للاستثمار، فضلاً عن إعلان العفو الجنائي عن المحكوم عليهم في قضايا اقتصادية، والتي يثار الشك حول عدالة محاكمتهم. ولكن هذه الإجراءات لا ينبغي أن تتجاهل

1- Torbjörn Becker, "Russia's Economic Troubles – A Perfect Storm of Falling Oil Prices, Sanctions and Lack of Reforms" European Policy Analysis 2015, no. 9, Swedish Institute for European Policy Studies, accessible at: <http://goo.gl/GdT9rw> (Last accessed: February 2, 2016)

2- Oleg Buklemishev, "Myths and Realities of Sanctions in Russia," Moscow Carnegie Center, 13 – 08 – 2015, accessible at: <http://carnegie.ru/2015/08/13/myths-and-realities-of-sanctions-in-russia/ijt6> (Last accessed February 02, 2016).

3- Oleg Buklemishev, "Investment Pause in the Russian Economy and the Measures to Tackle it", Journal of the New Economic Association, no. 1, 2016 (in Russian).

4- Richard Connolly "Troubled times: Stagnation, Sanctions and the Prospects for Economic Reform in Russia", Chatham House Research Paper, February, 2015. <https://goo.gl/RQDdLu> (Last accessed: February 14, 2016).

5- "Doing Business 2016", 13th edition, World Bank, 2016, accessible at: <http://goo.gl/QDPZyO> (Last accessed: February 14, 2016).

6- Oleg Buklemishev "Investing in Russia: Of Profits and Perils", in: "The Magnetic Push and Pull of the Russian Economy", Russia Direct Report, January 2016, pp. 10 – 15.